Document: EB 2019/126/R.27/Rev.1
Agenda: 7(e)
Date: 9 April 2019
Distribution: Public
Original: English

**A**

الاستثمار في السكان الريفيين

# استعراض إطار القدرة على تحمل الديون في الصندوق ومقترح لنهج مستقبلي

**مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي**

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

**Alvaro Lario**
نائب الرئيس المساعد
كبير الموظفين الماليين والمراقبين الماليين
دائرة العمليات المالية
رقم الهاتف: 2403 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.lario@ifad.org

**Advit Nath**
المراقب المالي ومدير
شعبة المحاسبة والمراقب المالي
رقم الهاتف: 2829 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.nath@ifad.org

**Ruth Farrant**
مديرة شعبة الخدمات المالية
رقم الهاتف: 2281 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: r.farrant@ifad.org

**Allegra Saitto**
مديرة الإبلاغ المالي والائتمان المؤسسي
رقم الهاتف: 2405 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.saitto@ifad.org

**Marco Penna**
موظف نمذجة الموارد
شعبة خدمات الخزانة
رقم الهاتف: 2543 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: m.penna@ifad.org

نشر الوثائق:

**Deirdre McGrenra**
مديرة شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة السادسة والعشرون بعد المائة
روما، 2–3 مايو/أيار 2019

**للاستعراض**

# موجز تنفيذي


1- تم تبني إطار القدرة على تحمل الديون كجزء من هيكلية الدعم الذي تقدمه المؤسسات المالية متعددة الأطراف بهدف إدارة الديون والتخفيف منها في البلدان الأشد فقرا، بغية مساعدة هذه البلدان على إدارة تراكم ديونها المستقبلية. ووافقت الدول الأعضاء على تعويض المؤسسات المالية الدولية المشاركة في هذا الإطار عن التدفقات الراجعة التي كانت ستحصل عليها لو أنها قدمت التمويل لهذه البلدان من خلال قروض عوضا عن المنح.

2- تبنى مجلس محافظي الصندوق إطار القدرة على تحمل الديون عام 2006 (GC 29/L.4)، الأمر الذي سمح للصندوق بتوفير تخفيف من الديون تشتد الحاجة إليه في البلدان الأشد فقرا. وحتى تاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2018، كان الصندوق قد وفر ما يعادل حوالي 2 مليار دولار أمريكي بموجب هذا الإطار.

3- وتوقعت التدابير المقترحة لتنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون في الصندوق التي تبناها المجلس التنفيذي (EB 2007/90/R.2) استعراضا لهذه التدابير بعد 10 سنوات. وإشار استعراضان مستقلان حديثان للهيكلية المالية للصندوق أجراهما كل من مكتب التقييم المستقل في الصندوق وشركة Alvarez & Marsal إلى إطار القدرة على تحمل الديون كأحد أكبر مصادر الخطر على الصندوق، وذلك بسبب أثاره السلبية الكبيرة على الاستدامة المالية للمنظمة.

4- ومنذ إدخال إطار القدرة على تحمل الديون، ارتبطت درجة التيسيرية بالقدرة على تحمل الديون بموجب إطار القدرة على تحمل الديون لكل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للبلدان منخفضة الدخل. ويعني ذلك أن تدهور القدرة على تحمل الديون في البلدان الأعضاء في الصندوق يؤدي إلى عبءً إضافي للتعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون، ويحد من الاستدامة المالية للصندوق، ويزيد من التعويض المستحق من الدول المانحة للإيفاء بالالتزامات المعقودة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون.

5- ومن شأن المنهجية الحالية ومستويات تجديد الموارد أن تبقي برنامج القروض والمنح في الصندوق خلال التجديدات المستقبلية في مستويات أقل من التجديد الحادي عشر للموارد، كما أنها غير مستدامة حاليا بالنسبة للصندوق. والسبب في ذلك أن التعويضات التي تم استلامها من الدول الأعضاء حتى تاريخه لم تكن بما يتعدى ويزيد عن من مساهماتها الأساسية في تجديد الموارد. إضافة إلى ذلك، فإن التعويض عن التمويل بموجب إطار القدرة على تحمل الديون لا يتطابق مع الفترة التي حصلت فيها الصروفات. إذ ثمة فرق كبير في التوقيت بين فترة الصرف الفعلية (بوسطي 0 إلى 10 سنوات) والتدفقات العائدة من الدول الأعضاء (11 إلى 40 سنة).

6- في دورته الخامسة والعشرين بعد المائة، دعا المجلس التنفيذي إدارة الصندوق إلى السعي لتحليل أحد الخيارات (أو ما يسمى الخيار الثاني) لإيجاد آلية مسبقة لتمويل المشروعات الجديدة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون من التجديد الثاني عشر للموارد وصاعدا. ومن خلال هذه الآلية، سيتم تخصيص الموارد للتمويل بموجب إطار القدرة على تحمل الديون استنادا إلى مستوى الالتزامات المعقودة ذات الصلة. وفي الوقت نفسه، قرر المجلس التنفيذي إجراء مشاورات مع قوائم الدول الأعضاء ومع العواصم لضمان الوصول إلى اتفاق في الآراء حول هذا الخيار المفضل مع قيام إدارة الصندوق بتحري تدابير التنفيذ.

7- وتقترح إدارة الصندوق استخدام هذه الآلية الجديدة لإطار القدرة على تحمل الديون والبدء بتنفيذها منذ التجديد الثاني عشر للموارد وصاعدا، من خلال السداد المسبق الذي توفره الدول الأعضاء. وبموجب هذه الآلية الجديدة، ستحتاج الدول الأعضاء في الصندوق للقيام باسهامات أكبر بصورة معتبرة، مع الأخذ بعين الاعتبار كل من تعويض الصندوق عن المبالغ التي أنفقها على المشروعات الممولة بالفعل بموجب إطار القدرة على تحمل الديون والتي صادق عليها خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد، والتمويل المسبق للمشروعات الجديدة التي ستتم الموافقة عليها بموجب إطار القدرة على تحمل الديون من التجديد الثاني عشر للموارد وصاعدا.

8- وسيتم الاتفاق على تفاصيل الآلية مع الدول الأعضاء في وقت تجديد الموارد، ولكن المبادئ الأساسية لها هي التالية:

- سيتم ربط مستوى التمويل بموجب إطار القدرة على تحمل الديون من فترة التجديد الثاني عشر للموارد وصاعدا بمستوى التجديد التي تلتزم بها الدول الأعضاء استنادا إلى فترة صروفات مفترضة مدتها تسع سنوات.
- ستتضمن إسقاطات مستوى التمويل بموجب إطار القدرة على تحمل الديون تحليلات استشرافية، مع طلب الالتزامات المالية الفعلية من الدول الأعضاء فقط لفترة التجديد التالي.
- وإذا لم يتم توفير الالتزامات ذات الصلة كما هي مبرمة، يمكن إدخال تعديل على الفترة التالية، إضافة إلى إدخال تعديلات على التمويل الفعلي المصادق عليه بموجب إطار القدرة على تحمل الديون.
- من شأن وضع أولويات لمخصص مساهمات الدول الأعضاء (كما هو وارد في قراري مجلس المحافظين 186/د-38 و203/د-41) أن تدعم استدامة الصندوق، أولا من خلال اقتطاع المبالغ المستحقة لتمويل المشروعات التي تمت المصادقة عليها بالفعل بموجب إطار القدرة على تحمل الديون، وثانيا من خلال تخصيص الموارد على أساس نسب متفق عليها لنسبة المصادقة عليها بموجب إطار القدرة على تحمل الديون في التجديد الحالي ولموارد الصندوق الأساسية.

9- ومن شأن هذه المبادئ أن تقلص من خطر الاستعاضة، وأن تعزز من الاستدامة المالية للصندوق، كذلك سيسمح إصلاح آلية إطار القدرة على تحمل الديون في الصندوق للمنظمة للاستمرار في احترام التزاماتها بالمشاركة في الإطار العالمي للتخفيف من عبء الديون وإدارتها الذي تفتقده المؤسسات المالية الدولية مع ضمان استدامتها المالية الخاصة.

10- وسوف يتم التعويض عن التمويل الجديد بموجب إطار القدرة على تحمل الديون على مدى حوالي تسع سنوات، بما يقابل الصروفات المتوقعة. وبهذه الطريقة، ستكون التعويضات المستقبلية عن إطار القدرة على تحمل الديون بصورة متعاقبة، على الرغم من أن فترة التعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون ستكون أقصر مقارنة بطرائق التسديد الحالية (والتي تسمح بالتسديد على مدى فترة 40 سنة)، وبالتالي ستسرع من التسديد المستحق على الدول الأعضاء.

11- وستسمح الآلية المقترحة للدول الأعضاء بالمساهمة بتعهد واحد بما يلي:

- مساهمات أساسية (أي باستثناء إطار القدرة على تحمل الديون)؛

- تعويض عن التمويل المصادق عليه بموجب إطار القدرة على تحمل الديون من عام 2007 وحتى التجديد الحادي عشر للموارد ضمنا؛
- تمويل مسبق للمشروعات المستقبلية التي ستتم المصادقة عليها بموجب إطار القدرة على تحمل الديون من التجديد الثاني عشر للموارد وصاعدا.

12- والهدف من الآلية المقترحة لتعهد واحد هي خلق رابط أكثر موثوقية وقابلية للتنبؤ بين الدعم الذي توفره الدول الأعضاء للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وقدرة الصندوق على توفير التمويل لهذه البلدان بأسلوب مستدام. كذلك فإنها تضع توقعات واضحة للدول الأعضاء لجهة تمويل التجديد الضروري للوصول إلى المستوى المتفق لإطار القدرة على تحمل الديون، وحجم برنامج قروض ومنح الصندوق.

13- وبالبدء بهذه الآلية الجديدة للمساهمات، لابد من تحري الخيارات المتوفرة لتخصيص موارد إطار القدرة على تحمل الديون للبلدان المؤهلة، بما يتسق مع عتبات التمويل بموجب إطار القدرة على تحمل الديون المصادق عليها أثناء تجديد الموارد استنادا إلى الالتزامات المالية للدول الأعضاء. ويتوجب لمجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء التابعة للمجلس التنفيذي (أو أي هيئة رئاسية أخرى كما يقرره المجلس التنفيذي) النظر في هذه المسألة وفي المسائل الأخرى ذات الصلة. ويتوجب أن تأخذ المناقشات بعين الحسبان الإصلاحات الأخرى الجارية في الهيكلية المالية للصندوق.

14- كذلك يقوم كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بإدخال إصلاحات على إطار الإقراض المستدام لديهما، الذي تستخدمه المؤسسة الدولية للتنمية لمساعدة زبائنها من البلدان على إدارة خطر الديون والتخفيف منها. ويتم النظر في خيارات سياساتية لتعزيز أثر هذا الإطار للمضي قدما. وحيث أن الصندوق هو أحد المؤسسات المالية الدولية الخمسة التي التزمت بإطار القدرة على تحمل الديون، فإن هذه الإصلاحات قد تتطلب أن يعدل الصندوق من إطاره أيضا. وسوف يرصد الصندوق هذه التطورات ويقترح إدخال التعديلات تبعا لها.

# أولا – الخلفية

1- أدى ارتفاع مستويات الديون والتحول الذي طرأ على تركيبة الديون إلى زيادة خطر التعرض لإجهاد الديون في البلدان المؤهلة للتمويل من المؤسسة الدولية للتنمية. ويزداد خطر للديون بحيث اقتصادات الدخل المنخفض خطرا رئيسيا على المؤسسات المالية والجهات المانحة. إذ تشير التقديرات إلى أن أكثر من 40 بالمائة من البلدان النامية منخفضة الدخل حاليا على أنها تواجه حاليا خطرا عالٍ لإجهاد الديون الخارجية أو أنها فعلا عرضة لإجهاد الديون، وهو ضعف عدد البلدان في هاتين الفئتين عام 2013.[1]

2- في عام 2006، تبنى مجلس محافظي الصندوق إطار القدرة على تحمل الديون (GC 29/L.4) الذي يسمح للصندوق بتوفير تخفيف من الديون تشتد الحاجة إليه لأشد البلدان فقرا.

3- وبتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2018، كان الصندوق قد التزم بما يعادل 2 مليار دولار أمريكي من التمويل بموجب إطار القدرة على تحمل الديون، مع صرف ما يعادل 1.1 مليار دولار أمريكي. وفي مايو/أيار 2019، سوف يتخذ المجلس التنفيذي قرارا بشأن التمويل بموجب إطار القدرة على تحمل الديون لفترة التجديد الحادي عشر للموارد. واعتمادا على هذا القرار، يتوقع أن ينمو المبلغ الإجمالي للتمويل المصادق عليه بموجب إطار القدرة على تحمل الديون حتى نهاية التجديد الحادي عشر للموارد ليصل إلى 2.5 مليار دولار أمريكي أو 2.8 مليار دولار أمريكي.( انظر الوثيقة: EB 2019/126/R.26)

**الشكل 1: تطور حجم إطار القدرة على تحمل الديون من التجديد السابع وحتى التجديد الحادي عشر ضمنا**

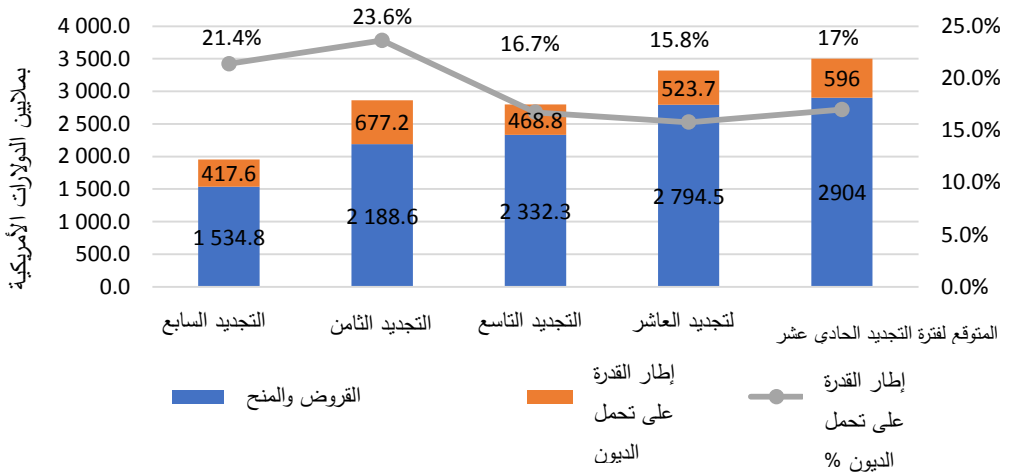


4- ومن خلال إطار القدرة على تحمل الديون، تلقت الدول الأعضاء المؤهلة التي تشير التقديرات إلى أنها تعاني من خطر متوسط لإجهاد الديون تاريخيا 50 بالمائة من مخصصاتها على شكل منحة و50 بالمائة على شكل قروض بشروط تيسيرية للغاية. أما البلدان التي أشارت التقديرات إلى أنها تواجه خطرا مرتفعا لإجهاد الديون أو تعاني من إجهاد الديون بالفعل فقد تلقت 100 بالمائة من مخصصاتها على شكل منحة[2]. ويتوقع للصندوق أن يسترد إجمالي

[1] انظر الوثيقة التقنية للمؤسسة الدولية للتنمية عن خطر التعرض لإجهاد الديون في بلدان المؤسسة الصادرة في 4 أكتوبر/تشرين الأول 2018.
[2] انظر EB 2007/90/R.2

مبالغ المنح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون من قبل البلدان غير المستفيدة من هذا الإطار بشروط توفر فترة سماح مدتها 10 سنوات، وبعدئذ سداد على مدى 30 عاما.

5- وقد ارتأى إطار القدرة على تحمل الديون الذي تبناه المجلس التنفيذي في 2007 (انظر الوثيقة:EB 2007/90/R.2) إجراء استعراض لهذا الإطار بعد 10 سنوات من تنفيذه. وأشار استعراضان أجريا مؤخرا للهيكلية المالية للصندوق من قبل كل من مكتب التقييم المستقل في الصندوق وشركة Alvarez & Marsal الاستشارية إلى إطار القدرة على تحمل الديون كأعلى مصادر الخطر على الصندوق وذلك بسبب أثره السلبي الكبير على الاستدامة المالية للمنظمة.

6- وستبقي المنهجية الحالية لإطار القدرة على تحمل الديون ومستويات التجديدات برنامج القروض والمنح في الصندوق بمستوى أقل مما هو الحال عليه في التجديد الحادي عشر للموارد بالنسبة للتجديدات المستقبلية، كما أنها لن تكون مستدامة ماليا بالنسبة للصندوق. وأما أسباب ذلك فهي أن التسديدات التي استلمت من الدول الأعضاء حتى تاريخه لم تكن بما يتعدى أو يزيد عن مساهماتها الأساسية في تجديد الموارد. إضافة إلى ذلك، فإن التعويض المالي لا يطابق الفترة التي جرت فيها الصروفات، إذ أن هنالك فارق في التوقيت بين فترة الصرف الفعلية (بالمتوسط من 0 إلى 10 سنوات) والتدفقات العائدة من الدول الأعضاء (11 إلى 40 سنة).

7- وفي كل تجديد من تجديدات الموارد، يعلم الصندوق البلدان غير المستفيدة بالمبلغ الإجمالي الذي يتوجب تسديده للصندوق على مدى السنوات الثلاث القادمة. وإذا لم يتم توفير هذه الموارد المالية الإضافية، عندئذ يطلب من الصندوق أن يقتطعها[3] من الموارد الأساسية المتعهد بها لتجديد الموارد. ويقلص هذا الاقتطاع من المساهمات الجديدة في تجديد الموارد، ومن الموارد الأساسية المتوفرة للمشروعات الجديدة مما يقلص من برنامج القروض والمنح.

8- ومع ازدياد مبلغ التعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون المستحق على الدول الأعضاء للتعويض عن المشروعات المصادق عليها سابقا بموجب هذا الإطار، سيكون لآلية التعويض الحالية عن إطار القدرة على تحمل الديون ومايتوقع من نواقص أثر متزايد خلال فترات تجديد الموارد المستقبلية، عندما سيغذو حجم التعويضات المتوقعة أكبر بصورة معتبرة. ويوفر الملحق الأول تقديرا للتعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون الضروري للتجديدين الثاني عشر والثالث عشر للموارد، بما يصل إلى 92.8 مليون دولار أمريكي و136.8 مليون دولار على التوالي. كذلك فإنه يوفر موجزا للمساهمات الحالية المتوقعة من الدول الأعضاء لتسديد المبالغ المصادق عليها للمشروعات بموجب إطار القدرة على تحمل الديون منذ عام 2007.

9- ويظهر الشكل 2 أدناه الفروقات في التوقيت بين التمويل المصادق بموجب إطار القدرة على تحمل الديون (الخطوط الزرقاء)[4] والتعويض المستحق عن إطار القدرة على تحمل الديون (الخطوط الخضراء).

[3] تم استلام أو تعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون أثناء التجديد العاشر للموارد. وخلال التجديدين العاشر والحادي عشر للموارد، كان المبلغ المستلم من الدول الأعضاء بصورة منفصلة وإضافية للتعويض عن هذا الإطار كما هو مدرج في وثائق مساهماتها أقل من المبالغ المستحقة. ففي فترة التجديد العاشر للموارد، وصل إلى 000 400 دولار أمريكي في حين وصل بالنسبة لفترة التجديد الحادي عشر للموارد 11 مليون دولار أمريكي. ويمثل هذان المبلغان نقصا بما يعادل 23.5 مليون دولار أمريكي.

[4] في الشكل 2 أعلاه، يستند تمويل إطار القدرة على تحمل الديون إلى المصادقات التي جرت حتى ديسمبر/كانون الأول 2018 والاسقاطات لفترة التجديد الحادي عشر للموارد.

الشكل 2:

**التمويل بموجب إطار القدرة على تحمل الديون وحجم التعويضات المستحقة حسب فترة التجديد**

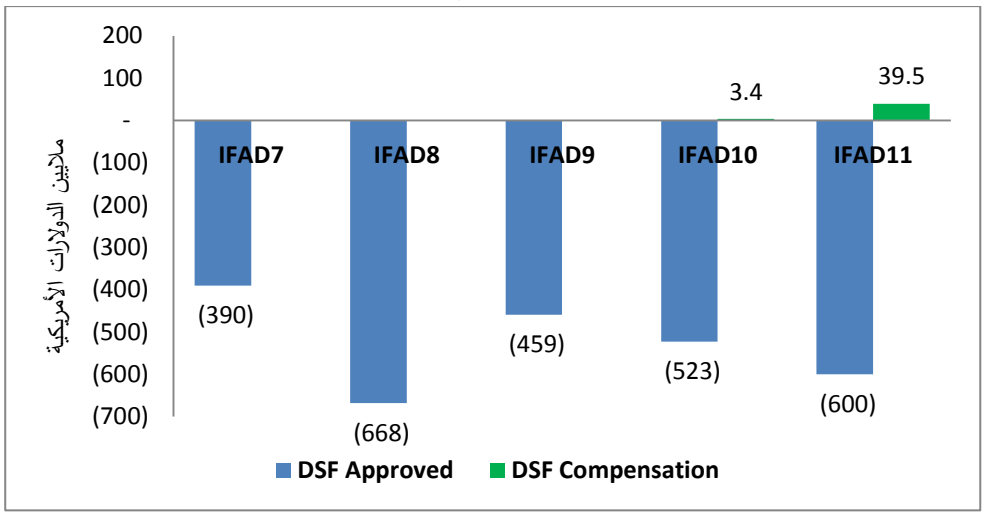


10- ويتبع الصندوق حاليا نظام "إشارة المرور" وفقا لإطار الأهلية للاستفادة من إطار القدرة على تحمل الديون في كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ولا يحاول الصندوق أن يوائم إطار القدرة على تحمل الديون لسياقه التشغيلي الخاص به. ويزيد الالتزام الكامل بإطار القدرة على تحمل الديون لكل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل من حالة انعدام اليقين عند وضع اسقاطات تمويل المنح في الصندوق، وبخاصة في حال ازدادت متغيرات إجهاد الديون للبلدان بصورة أكثر حدة مما هو متوقع (كما حدث مثلا أثناء الأعوام التي سبقت التجديد الحادي عشر للموارد).

11- يظهر مستوى إجهاد الديون في البلدان المقترضة من الصندوق ازديادا مستقرا منذ أن تبنى الصندوق مبادرة إطار القدرة على تحمل الديون عام 2007. إذ ازداد عدد البلدان المقترضة التي تعاني من إجهاد الديون أو من خطر عالٍ لإجهاد الديون من 23 بلدا عام 2016 إلى 32 بلدا عام 2019. ويشكل هذا الأمر عاملا رئيسيا يحرك حجوم مخصصات الموارد بموجب إطار القدرة على تحمل الديون.

الشكل 3:

**تطور البلدان المقترضة من الصندوق المؤهلة للاستفادة من إطار القدرة على تحمل الديون حسب مستوى إجهاد الديون منذ عام 2008 وحتى عام 2019**

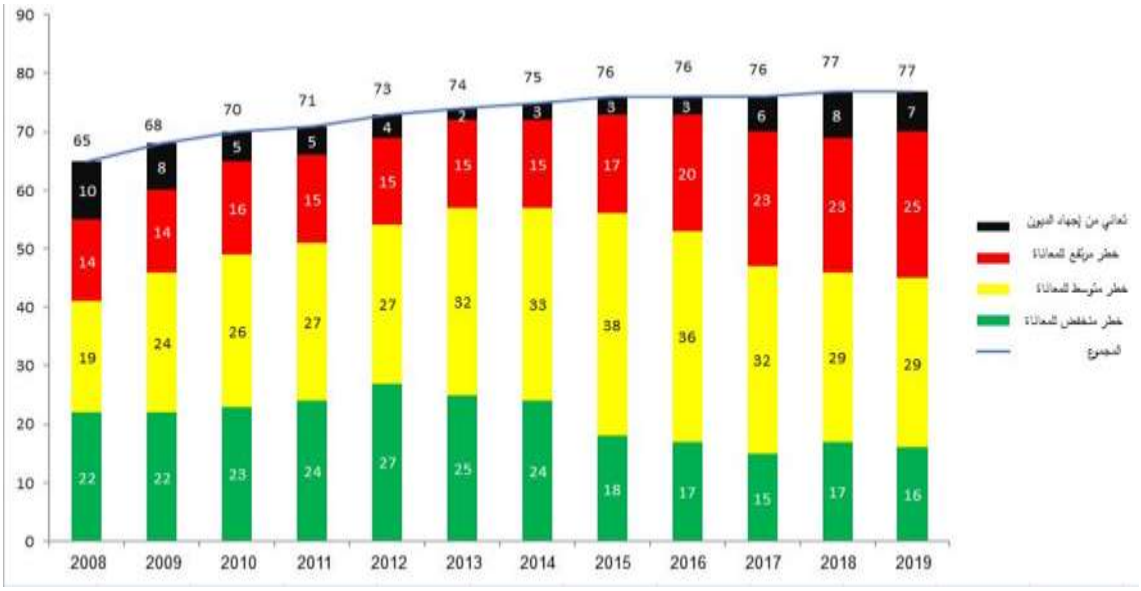


12- وفيما يتعلق بالمخصصات المقدمة للبلدان بموجب إطار القدرة على تحمل الديون، لا يرتبط نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق بصورة صريحة بشروط التمويل بموجب إطار القدرة على تحمل الديون أو بالقدرة على تحمل الديون. وبالتالي، ومع ازدياد خطر إجهاد الديون وغيره من العوامل، أدى هذا الأمر إلى مناقشة المجلس التنفيذي لنسب التأهل لإطار القدرة على تحمل الديون لفترة التجديد الحادي عشر للموارد، حيث أن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء قد أدى إلى عدم تطابق بين شروط الإقراض (النسب المخصصة) والحجوم المصادقة عليها في الإطار المالي لفترة التجديد الحادي عشر للموارد.[5]

13- ويقوم كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أيضا بتنفيذ إصلاحات في إطار الإقراض المستدام للمؤسسة الدولية للتنمية بهدف مساعدة البلدان الزبونة على إدارة خطر الديون والتخفيف منه. ويتم النظر في خيارات السياساتية المتاحة بغية تعزيز أثر هذه الإطار في المضي قدما. وسوف يرصد الصندوق وبصورة وثيقة هذه التطورات ويقترح إدخال التعديلات تبعا لها بما يتماشى مع الإصلاحات الأخرى الجارية في الهيكلية المالية للصندوق.

## ثانيا – آلية جديدة لإصلاح إطار القدرة على تحمل الديون

14- بادر المجلس التنفيذي بمشاورات مع قوائم الدول الأعضاء والعواصم وذلك لضمان الوصول إلى اتفاق في الآراء حول الخيار المفضل. ويتألف الخيار الثاني، كما تم اقتراحه في دورة المجلس الخامسة والعشرين بعد المائة، (في

[5] تم تنقيح نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء عام 2017. ومع إدخال الانتقائية القطرية، تعزز تركيز الصندوق على البلدان الأشد فقرا مما حسّن من المواءمة مع مهمته. وفي المصادقة على المنهجية الجديدة، أشار المجلس التنفيذي إلى أنه سوف ينفذ هذه المنهجية فقط لفترة التجديد الحادي عشر للموارد وأنه سيقوم بإجراء استعراض قبيل التجديد الثاني عشر للموارد بهدف تقدير تطور الهيكلية المالية للصندوق.

الوثيقة EB 2018/125/R.44)، من إيجاد آلية مسبقة للتمويل الجديد بموجب إطار القدرة على تحمل الديون بدءا التجديد الثاني عشر للموارد وصاعدا.

15- وبهدف الحد من مساهمة الصندوق في زيادة عبء الديون على البلدان، وبما يتماشى مع ولاية الصندوق المتمثلة في استئصال الفقر الريفي (من خلال تخصيص قدر أكبر من الموارد للبلدان الفقيرة)، تقترح هذه الوثيقة إيجاد آلية جديدة لتنظيم مستوى إطار القدرة على تحمل الديون، الذي تتم المصادقة عليه استنادا إلى التزامات الدول الأعضاء المتعهدة[6] بها لكل تجديد موارد على حدة.

16- وينطوي تنفيذ الخيار الثاني المقترح على آلية تتضمن على تعهد واحد منفرد يستند إلى المستوى المتفق عليه لإطار القدرة على تحمل الديون، ومساهمات تجديد الموارد. في واقع الأمر، فإن الركائز الثلاثة للإطار المالي للصندوق، وهي مساهمات الجهات المانحة، وحجوم برنامج القروض والمنح، وحجم وعمق تيسيرية إطار القدرة على تحمل الديون متداخلة بشكل كبير، وأي تغيير في أحد هذه الركائز سيؤثر على الركيزتين الأخرتين. وتربط هذه الآلية بين استعداد الدول الأعضاء لتوفير التمويل للبلدان على أساس منح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون، والمبالغ الدقيقة للتمويل الذي يتوجب على الدول الأعضاء المساهمة به بغية الحفاظ على الاستدامة المالية للصندوق.

17- وفي المناقشات الأخيرة، أشارت الدول الأعضاء إلى الحاجة للاستمرار في دعم البلدان الفقيرة، علاوة على الصعوبات التي تواجهها بسبب التعهد لنوافذ متعددة. وبغية تيسير وتبسيط التجديدات المستقبلية، تقترح إدارة الصندوق آلية تسمح للدول الأعضاء بالمساهمة بتعهد واحد منفصل ل:

- مساهمات أساسية (باستثناء إطار القدرة على تحمل الديون)؛
- تعويض عن التمويل المقترح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون منذ عام 2007 وحتى التجديد الحادي عشر ضمنا؛
- تمويل مسبق للمشروعات المستقبلية الممولة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون من التجديد الثاني عشر للموارد وصاعدا.

18- وبالنسبة للتجديد الثاني عشر للموارد، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة كبيرة في العبء الذي تتحمله الدول الأعضاء. وللسماح بزيادة أكثر تدرجا لتمويل المصادقات المستقبلية بموجب إطار القدرة على تحمل الديون، تقترح إدارة الصندوق تمويل هذا الإطار على مدى تسع سنوات تقريبا (أي ثلاث دورات لتجديد الموارد)، مما يعكس سرعة الصروفات للمشروعات الممولة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون. أما التعويض عن المشروعات المستقبلية المصادق عليها بموجب إطار القدرة على تحمل الديون فستكون متدرجة على الرغم من أن فترة التعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون سيكون أقصر من فترات السداد الحالية (40 سنة). ومن شان ذلك أن يفرض عبئاً أخف من التعويض على مدى ثلاث سنوات (دورة تجديد موارد واحدة) كما تمت مناقشته مبدئيا. ويوفّر الملحق الثاني توضيحا لهذه المنهجية.

19- وسيتم الاتفاق على تفاصيل الآلية مع الدول الأعضاء عند تجديد الموارد، إلا أن مبادئها الأساسية هي التالية:

[6] يتحدد الأساس القانوني الذي تستند إليه مخصصات إطار القدرة على تحمل الديون أثناء مشاورات تجديد الموارد.

- سيتم ربط مستوى التمويل بموجب إطار القدرة على تحمل الديون من فترة التجديد الثاني عشر للموارد وصاعدا بمستوى التجديد الذي تلتزم بها الدول الأعضاء استنادا إلى فترة صروفات مفترضة مدتها تسع سنوات.
- ستتضمن إسقاطات مستوى التمويل بموجب إطار القدرة على تحمل الديون تحليلات استشرافية، مع طلب الالتزاماتل المالية الفعلية من الدول الأعضاء فقط لفترة التجديد التالي.
- وإذا لم يتم توفير الالتزامات ذات الصلة كما هي مبرمة، يمكن إدخال تعديل على الفترة التالية، إضافة إلى إدخال تعديلات على التمويل الفعلي المصادق عليه بموجب إطار القدرة على تحمل الديون.
- ومن شأن وضع أولويات لمخصصات مساهمات الدول الأعضاء (كما هو وارد في القرارين 186/د-38 و203/د-41) أن يدعم استدامة الصندوق، أولا من خلال اقتطاع المبالغ للتمويل بموجب إطار القدرة على تحمل الديون التي تمت المصادقة عليها بالفعل، وثانيا من خلال تخصيص الموارد استنادا إلى معدل متفق عليه لنسبة المشروعات المصادق عليها بموجب إطار القدرة على تحمل الديون في التجديد الحالي، وللموارد الأساسية للصندوق.

20- وسوف تقلل هذه المبادئ من خطر الاستعاضة وتعزز من استدامة الصندوق.

21- وللبدء بآلية المساهمة المسبقة، لابد من تحري الخيارات لتخصيص موارد إطار القدرة على تحمل الديون للبلدان المؤهلة بما يتماشى مع عتبات التمويل بموجب هذا الإطار المصادق عليه في فترة التجديد، استنادا إلى الالتزامات المالية للدول الأعضاء. ويمكن لمجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء التابعة للمجلس التنفيذي أو أي هيئة رئاسية كما يقرره المجلس التنفيذي أن تضطلع بهذه المهمة.

22- ومن بين المجالات التي مازالت بحاجة لمزيد من التحليل استحقاقات الديون الإفرادية في البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، بحيث يمكن للصندوق أن يوائم إقراضه لهذا التوجه. على سبيل المثال، يظهر تحليل للتعرض لخطر إجهاد الديون أجرته المؤسسة الدولية للتنمية بأن البلدان المصنفة في الوقت ذاته على أنها تعتمد على السلع وهشة ومتأثرة بالنزاعات هي نفسها البلدان التي تتسم بأعلى زيادات في مستويات الدين العام بين عامي 2013-2017. ويمكن أخذ هذه البيانات وغيرها من البيانات ذات الصلة بعين الحسبان عند تعديل شروط الإقراض وتقرير أكثر الاستخدامات كفاءة للتمويل بموجب إطار القدرة على تحمل الديون في المشروعات التي يمولها الصندوق.

23- وبهدف مقارنة تيسيرية تمويل الصندوق مع غيره من مصادر التمويل في البلدان المؤهلة حاليا للاستفادة من إطار القدرة على تحمل الديون، يحلل الملحق الثاني الدين الخارجي والتدفقات المالية لأدوات الأسهم والديون لاقتصادات العالم تبعا لإحصاءات الديون الدولية التي ينشرها البنك الدولي سنويا.

## ثالثا –الرابط بين برنامج القروض والمنح وإطار القدرة على تحمل الديون وتعهدات تجديد الموارد

24- عبرت الدول الأعضاء عن الحاجة لاستعراض شفاف لكيفية ارتباط حجم التجديد من خلال آلية جديدة لإطار القدرة على تحمل الديون ببرنامج القروض والمنح المستقبلي في الصندوق. ويعرض الملحق الثالث الافتراضات الأساسية للنموذج المالي. أما الملحق الرابع فيتضمن استعراضا لكيفية تداخل الاسقاطات والمتغيرات. وهو يتضمن سيناريوهات لإسقاطات الأثر المالي للآليات المقترحة لإطار القدرة على تحمل الديون، وأثار الحصص المختلفة للتمويل بموجب إطار القدرة على تحمل الديون على برنامج القروض والمنح المستدام في الصندوق.

25- وتسلط هذه السيناريوهات الضوء على القضايا التالية:

- من شأن آلية التسديد الحالية لإطار القدرة على تحمل الديون وتوجهاتها الحالية أن تقلص من استدامة برنامج القروض والمنح لأنه يتوجب توجيه مساهمات الدول الأعضاء إلى التدفقات العائدة بالفعل المتنازل عنها، وبالتالي تقليص الأموال المتوفرة للعمليات الجديدة. وسيكون برنامج القروض والمنح المستدام للصندوق على مستويات أدنى من مستواه في التجديد الحادي عشر للموارد للتجديدات الأربعة القادمة.

- من خلال آلية "التعهد الواحد " المقترحة، ستوفر الدول الأعضاء مساهمات أعلى، مع الأخذ بعين الاعتبار كل من التعويض عن التمويل بموجب إطار القدرة على تحمل الديون الذي تمت المصادقة عليه بالفعل، والتمويل المسبق للمشروعات الجديدة التي ستتوفر بموجب إطار القدرة على تحمل الديون استنادا إلى الصروفات المتوقعة لكل تجديد من تجديدات الموارد. وفي هذه الحالة، سيكون برنامج القروض والمنح المستدام أعلى بسبب التوفر الأكبر للأموال لتمويل عمليات جديدة.

- وعلى وجه الإجمال، فكلما ارتفعت حصة إطار القدرة على تحمل الديون ضمن برنامج القروض والمنح كلما انخفضت استدامة هذا البرنامج. على سبيل المثال، من شأن تقليص الحصة المستقبلية لإطار القدرة على تحمل الديون من نسبتها الحالية وهي 17 بالمائة إلى 12 بالمائة أن يزيد من برنامج القروض والمنح من 3.42 مليار دولار أمريكي إلى 3.66 مليار دولار أمريكي في فترة التجديد الثاني عشر للموارد، بنفس المستوى المستهدف لتجديد الموارد تقريبا.

- وإذا ما تم تمويل جزء من برنامج القروض والمنح بديون متزايدة، وبالتالي زيادة النسبة المئوية المسموح بها حاليا للديون من 36 بالمائة إلى 50 بالمائة في أي دورة من دورات تجديد الموارد، يمكن الإبقاء على نفس مستوى برنامج القروض والمنح بزيادة أقل في المساهمات. إلا أنه، وحيث لا يمكن استخدام الدين لتمويل إطار القدرة على تحمل الديون أو أي جزء أخر يمول بالمنح في برنامج القروض والمنح، ينص المبدأ الأساسي لإدارة المخاطر على أن ينمو برنامج القروض والمنح بصورة معتدلة في التجديدات المستقبلية. ومن الجدير بالملاحظة أنه لا يمكن استخدام الديون للاستعاضة بها عن تجديد الموارد الأساسية.

26- تسمح الآلية الجديدة للتمويل المسبق لإطار القدرة على تحمل الديون بمزيد من الروابط التي يمكن التنبؤ بها بين استعداد الدول الأعضاء لدعم البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وقدرة الصندوق على تزويد هذه البلدان بالتمويل

بأسلوب مستدام. كذلك فإنها توجد توقعات واضحة للدول الأعضاء لجهة التمويل الضروري للوصول إلى المستوى الموضوع لإطار القدرة على تحمل الديون في برنامج القروض والمنح ذي الصلة.

## رابعا–اعتبارات إضافية

### ألف–ما الذي يمكن للمجلس التنفيذي في الصندوق أن يقدمه إذا ما أخفقت بعض الدول الأعضاء في تعويض الصندوق عن المشروعات المصادق عليها بموجب إطار القدرة على تحمل الديون

27- أوصى تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق، الذي تبناه مجلس المحافظين في دورته التاسعة والعشرين في فبراير/شباط 2006،[7] بما يلي: "اتفقت الدول الأعضاء في الصندوق، وعلى وجه الخصوص تلك التي تعتبر جهات مساهمة رئيسية في المساعدة الإنمائية الرسمية، على تعويض الصندوق عن تسديد أصول القروض المتنازل عنها نتيجة لتطبيق إطار القدرة على تحمل الديون باتباع آلية الدفع عند نشوء الحاجة، كما تبنتها المؤسسة الدولية للتنمية في عملية تجديد مواردها الرابعة عشرة".

28- وبالاعتماد على هذا الالتزام، قدم الصندوق حوالي 1.9 مليار دولار أمريكي كتمويل بموجب إطار القدرة على تحمل الديون حتى التجديد العاشر للموارد، مما أثر سلبا على جدواه المالية. وقد أدى ذلك إلى زيادة الالتزامات على الدول الأعضاء بحكم صفتها الإئتمانية كدول ممولة للصندوق للتعويض عن الخسائر التي تتكبدها بسبب إطار القدرة على تحمل الديون. ويتوقع من الدول الأعضاء التي لم تعلن عن تعهداتها في تجديدات موارد الصندوق، أن تستمر في الإسهام بحصتها في تمويل إطار القدرة على تحمل الديون للمشروعات التي تمت المصادقة عليها بموجب إطار القدرة على تحمل الديون منذ عام 2007 (يعرض الملحق 1 التزام كل دولة من الدول الأعضاء).

29- ويوفر الصندوق التمويل بموجب إطار القدرة على تحمل الديون للبلدان المؤهلة لأن الدول الأعضاء طلبت منه تبني إطار القدرة على تحمل الديون، ووافقت على تعويضه بالكامل من خلال المساهمة بموارد إضافية – بما يتعدى ويزيد عن تجديدات الموارد الأساسية. وتطبق هذه الموارد الإضافية على التجديدات المستقبلية بمبالغ تعادل الخسائر في سداد أصول القروض الذي تسبب بها تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون في فترات تجديدات الموارد السابقة.

30- واستجابة لمطالب بعض الدول الأعضاء، وفرت إدارة الصندوق خيارات للدول الأعضاء التي لا تسهم حاليا في تجديدات موارد الصندوق بحيث لا يتم اقتطاع مساهماتها في التعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون للمشروعات المصادق عليها سابقا من تعهداتها الجديدة. وتطلب إدارة الصندوق توجيها من أعضاء المجلس التنفيذي عن الإجراءات الواجب على الصندوق النظر في تنفيذها.

31- وبالإضافة إلى إرسال رسائل تذكير للدول الأعضاء، هنالك بعض الخيارات لاحترام الالتزامات بالتعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون التي قد يرغب المجلس التنفيذي في تحريها، ومن ضمنها: (1) إصدار الصندوق

[7] انظر الوثيقة GC29/L.4 الفقرة 43(د).

للائحة بالدفعات المتأخرة؛[8] (2) إعادة عقد هيئات مشاورات؛[9] (3) تعديل النظام الداخلي للمجلس التنفيذي؛[10] (4) موافقة المجلس على إجراءات أخرى بموجب قرار التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق[11] (الفقرتين 11 و32).

## خامسا- الاستنتاج

32- سيسمح إصلاح آلية إطار القدرة على تحمل الديون للصندوق بالاستمرار في احترام التزامه بالمشاركة في إطار المؤسسات المالية الدولية العالمي للتخفيف من الديون وإدارتها مع ضمانات أساسية باستدامته المالية. ومن شأن ذلك أن يمكن الصندوق من الاستمرار في الإيفاء بمهمته ودعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كذلك ستوفر الآلية الجديدة لإطار القدرة على تحمل الديون للصندوق أداة تمويلية مستدامة تربط رغبة الدول الأعضاء بتمويل البلدان المؤهلة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون مع التزام الصندوق بمساعدة أشد البلدان فقرا.

33- وتسعى إدارة الصندوق للحصول على موافقة لجنة مراجعة الحسابات على هذه الآلية في أبريل/نيسان 2019، ومن ثم على مصادقة المجلس التنفيذي عليها في مايو/أيار 2019 بغية إنشاء هذه الآلية الجديدة خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد.

34- ومن المقترح تحري الخيارات المتاحة لتخصيص موارد إطار القدرة على تحمل الديون للبلدان المؤهلة بما يتفق مع عتبات التمويل بموجب إطار القدرة على تحمل الديون المصادق عليها في تجديد الموارد استنادا إلى الالتزامات المالية للدول الأعضاء. ويجب مناقشة هذه الخيارات من قبل مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء التابعة للمجلس التنفيذي قبيل كل مشاورة من مشاورات تجديد الموارد.

35- توفر هذا الوثيقة للهيئات الرئاسية للصندوق استعراضا عن كيفية ربط مستوى محدد من تعهدات الدول الأعضاء بالحجم الإجمالي المقدر لبرنامج القروض والمنح للصندوق. وستعتمد مستويات برنامج القروض والمنح المستقبلية على استعداد الدول الأعضاء لتمويل مشروعات بموجب إطار القدرة على تحمل الديون. وباستخدام جملة من الافتراضات شبيهة بتلك التي استخدمت في فترة التجديد الحادي عشر للموارد، تعرض هذه الوثيقة سلسلة من المحاكاة المصممة لتزويد الدول الأعضاء بتحليل حساسية المخرجات المحتملة لفترة التجديد الحادي عشر للموارد، باستخدام هذه الآلية الجديدة للتمويل المسبق.

---

[8] يمكن أن تضم هذه القائمة وضع التعهدات والالتزامات لكل دولة من الدول الأعضاء، بما في ذلك التعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون، مع قائمة بالدفعات المتأخرة لتحمل حصة من عبء إطار القدرة على تحمل الديون حسب البلد.

[9] بموجب الفقرة 33 من قرار التجديد الحالي، يمكن لمجلس المحافظين أن يعقد اجتماعا لهيئة المشاورات للاستعراض عندما تؤدي التأخيرات في سداد أي من المساهمات إلى تعريض عمليات الصندوق للخطر.

[10] يمكن تعديل المادة 26 لربط تعهدات الدول الأعضاء بصيغة المساهمات أثناء الاجتماعات. وهنالك تعديل مشابه من شأنه أن يسمح للدول الأعضاء التي لم تسهم بالتعويض عن خسائر إطار القدرة على تحمل الديون في الدورات السابقة.

[11] يمكن للمجلس التنفيذي أن يتبنى إجراءات إضافية لتسوية المساهمات غير المسددة والاتفاق على أية إجراءات ملائمة لتنفيذ القرار. انظر المقتطفات التالية من قرار التجديد الحادي عشر للموارد:

- الفقرة 11: المساهمات غير المسددة: "يحث الصندوق أعضاءه الذين لم يستكملوا بعد تسديد مساهماتهم السابقة في موارد الصندوق والأعضاء الذين لم يودعوا بعد أوراق مساهماتهم أو الذين لم يسددوا مساهماتهم في التجديد التاسع للموارد بأن يتخذوا ما يلزم من الترتيبات. وسيتبنى المجلس التنفيذي، بناء على مقترحات من رئيس الصندوق، تدابير بهدف تسوية المساهمات غير المسددة."
- الفقرة 32: "يستعرض المجلس التنفيذي دوريا وضع المساهمات بموجب تجديد الموراد، ويتخذ الإجراءات التي يقتضي الأمر اتخاذها لتنفيذ أحكام هذا القرار."

36- كذلك تسعى إدارة الصندوق للحصول على التوجيه بشأن الإجراءات التي يرغب المجلس التنفيذي بتحريها بهدف تقليل المخاطر المالية على الصندوق إلى الحد الأدنى، عندما لا تسدد دولة عضوة ما التزاماتها للصندوق بشأن التمويل المصادق عليه بموجب إطار القدرة على تحمل الديون

**مبالغ التعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون المستحقة على كل بلد من البلدان مقابل المنح المصادق عليها بموجب هذا الإطار من التجديد السابع (2007) وحتى نهاية فترة التجديد الحادي عشر (2021)**

1- تعتمد التفاصيل أدناه على عدة عوامل:

- المصادقات بموجب إطار القدرة على تحمل الديون خلال التجديد الحادي عشر للموارد والتقليصات/الإلغاءات المستقبلية للالتزامات غير المسحوبة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون.
- الالتزامات معينة باليورو، وحقوق السحب الخاصة وبالدولار الأمريكي. وبالتالي سيتم تحديد القيم بالدولار الأمريكي المستحقة في التجديد المستقبلية عند المصادقة معدلات التجديد ذات الصلة.

2- قد تتضمن مناقشات تجديد الموارد المستقبلية تعديل معادلة الحصص التناسبية لإطار القدرة على تحمل الديون بين الدول الأعضاء في الصندوق. وتعتمد هذه المعادلة حاليا على مستوى التعهدات المستلمة في العام الذي جرى فيه المصادقة على المنح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون. إلا أن النظر في وسطي مساهمات الأساسية في التجديد الأسبق قد يكون أكثر عدالة واتساقا مع ما تتبعه المؤسسات الدولية الأخرى من ممارسات.

**مبالغ التعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون المستحقة منذ التجديد السابع وحتة التجديد الحادي عشر والتوقعات من التجديد الثاني عشر**

(بالدولارات الأمريكية)

| | | | | *المتوقع* | *المتوقع* | *المتوقع* | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| *القائمة* | *البلد* | *التجديد العاشر* | *التجديد الحادي عشر* | *التجديد الثاني عشر* | *التجديد الثالث عشر* | *التجديد الرابع عشر وحتى التجديد الخامس والعشرين* | المجموع |
| **القائمة ألف** | | | | | | | |
| | أستراليا | | - | - | - | - | - |
| | النمسا | 60 706 | 661 450 | 1 991 348 | 2 845 574 | 43 115 479 | 48 674 556 |
| | بلجيكا | 90 266 | 1 258 849 | 2 987 022 | - | 39 355 993 | 43 692 130 |
| | كندا | 172 001 | 2 871 353 | 6 688 648 | 9 149 596 | 146 747 362 | 165 628 960 |
| | قبرص | | | | | 129 010 | 129 010 |
| | الدانمرك | 55 556 | 602 633 | 1 419 610 | - | 19 832 945 | 21 910 743 |
| | إستونيا | - | - | - | - | | - |
| | فنلندا | 44 968 | 719 342 | 1 493 511 | 2 312 029 | 32 346 406 | 36 916 255 |
| | فرنسا | 165 626 | 2 098 081 | 4 356 074 | 6 224 693 | 118 953 342 | 131 797 817 |
| | ألمانيا | 224 838 | 2 756 040 | 6 520 296 | 9 317 298 | 156 484 482 | 175 302 953 |
| | اليونان | - | - | - | - | 625 201 | 625 201 |
| | هنغاريا | - | - | - | - | 47 781 | 47 781 |
| | آيسلندا | - | - | - | - | 176 791 | 176 791 |
| | آيرلندا | 47 557 | 359 671 | 746 756 | 1 073 419 | 20 475 782 | 22 703 185 |
| | إسرائيل | - | | 14 003 | - | 91 241 | 105 244 |
| | إيطاليا | 286 699 | 3 149 760 | 7 220 752 | 11 350 289 | 174 812 468 | 196 819 969 |
| | اليابان | 185 491 | 2 362 320 | 6 524 776 | 7 585 784 | 134 886 672 | 151 545 043 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | *المتوقع* | *المتوقع* | *المتوقع* | | |
| *القائمة* | *البلد* | *التجديد العاشر* | *التجديد الحادي عشر* | *التجديد الثاني عشر* | *التجديد الثالث عشر* | *التجديد الرابع عشر وحتى التجديد الخامس والعشرين* | المجموع |
| | لكسمبرغ | - | 94 493 | 208 793 | 320 127 | 5 140 311 | 5 763 724 |
| | هولندا | 220 835 | 2 952 900 | 6 524 776 | 10 010 684 | 167 455 205 | 187 164 400 |
| | نيوزيلندا | - | - | 321 999 | 502 920 | 5 121 702 | 5 946 622 |
| | النرويج | 182 175 | 1 791 426 | 4 317 549 | 6 794 178 | 106 359 830 | 119 445 158 |
| | البرتغال | - | 70 870 | - | - | 1 372 007 | 1 442 876 |
| | الاتحاد الروسي | - | - | 521 982 | 798 504 | 10 034 078 | 11 354 563 |
| | إسبانيا | 165 626 | 2 277 917 | - | - | 41 723 703 | 44 167 246 |
| | السويد | 186 445 | 2 282 729 | 6 315 983 | 5 249 552 | 125 621 582 | 139 656 292 |
| | سويسرا | 94 997 | 792 126 | 2 936 652 | 6 604 582 | 77 714 767 | 88 143 123 |
| | المملكة المتحدة | 281 047 | 2 559 180 | 7 212 053 | 12 687 542 | 181 173 581 | 203 913 403 |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | 303 531 | 3 543 480 | 7 829 731 | 11 977 554 | 154 811 483 | 178 465 779 |
| | **مجموع القائمة ألف** | **2 768 365** | **33 204 617** | **76 152 314** | **104 804 325** | **1 764 609 203** | **1 981 538 824** |
| **القائمة باء** | | | | | | | |
| | الجزائر | - | 393 720 | 869 970 | 1 330 839 | 14 859 991 | 17 454 521 |
| | غابون | - | 13 708 | 28 461 | 52 870 | 798 363 | 893 401 |
| | إندونيسيا | 28 105 | 196 860 | 869 970 | 1 330 839 | 19 112 529 | 21 538 303 |
| | جمهورية إيران الإسلامية | - | - | | | | - |
| | العراق | 11 242 | 59 058 | | - | 1 672 346 | 1 742 646 |
| | الكويت | 44 968 | 472 464 | 1 304 955 | 1 996 259 | 30 102 233 | 33 920 878 |
| | ليبيا | - | - | - | | | - |
| | نيجيريا | 28 105 | 590 580 | 1 304 955 | 1 996 259 | 26 279 727 | 30 199 626 |
| | قطر | 56 209 | - | | - | 4 778 132 | 4 834 342 |
| | المملكة العربية السعودية | 56 209 | 787 440 | 2 000 931 | 3 060 930 | 48 402 479 | 54 307 990 |
| | الإمارات العربية المتحدة | - | 39 372 | 86 997 | 399 252 | 4 300 319 | 4 825 940 |
| | جمهورية فنزويلا البوليفارية | 84 314 | 258 630 | - | - | 10 305 901 | 10 648 846 |
| | **مجموع القائمة باء** | **309 152** | **2 811 832** | **6 466 240** | **10 167 249** | **160 612 020** | **180 366 493** |
| **القائمة جيم** | | | | | | | |
| | أفغانستان | - | - | - | - | - | - |
| | ألبانيا | - | - | - | - | 14 334 | 14 334 |
| | أنغولا | - | 74 807 | 165 294 | 266 168 | 3 822 506 | 4 328 775 |
| | أنتيغوا وبربودا | - | - | | | | - |
| | الأرجنتين | 11 242 | 98 430 | 652 478 | 998 129 | 10 511 891 | 12 272 170 |
| | أرمينيا | - | - | - | - | 23 380 | 23 380 |
| | أذربيجان | - | - | - | | 95 563 | 95 563 |
| | بنغلاديش | - | 23 623 | 56 548 | 133 084 | 2 078 488 | 2 291 743 |
| | بربادوس | - | - | | | | - |
| | بليز | - | - | | | | - |
| | بنن | - | - | - | - | - | - |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | *المتوقع* | *المتوقع* | *المتوقع* | | |
| *القائمة* | *البلد* | *التجديد العاشر* | *التجديد الحادي عشر* | *التجديد الثاني عشر* | *التجديد الثالث عشر* | *التجديد الرابع عشر وحتى التجديد الخامس والعشرين* | المجموع |
| | بوتان | - | - | - | - | 71 672 | 71 672 |
| | دولة بوليفيا المتعددة القوميات | - | - | | - | 143 344 | 143 344 |
| | البوسنة والهرسك | - | - | - | - | 134 656 | 134 656 |
| | بوتسوانا | - | - | 15 659 | 17 966 | 322 524 | 356 150 |
| | البرازيل | 44 497 | 526 010 | 1 452 850 | 2 222 502 | 28 991 921 | 33 237 779 |
| | بوركينا فاسو | - | - | - | - | - | - |
| | بوروندي | - | - | - | - | - | - |
| | كمبوديا | - | - | 18 269 | 41 921 | 666 549 | 726 740 |
| | الكاميرون | - | 39 372 | 104 396 | 159 701 | 2 577 188 | 2 880 657 |
| | كابو فيردي | - | - | - | - | 20 612 | 20 612 |
| | جمهورية أفريقيا الوسطى | - | - | - | - | - | - |
| | تشاد | - | - | - | - | - | - |
| | تشيلي | - | - | | - | 76 450 | 76 450 |
| | الصين | 89 935 | 866 184 | 2 348 919 | 7 985 036 | 98 429 523 | 109 719 597 |
| | كولومبيا | - | - | 17 399 | - | 272 536 | 289 935 |
| | جزر القمر | - | - | | | | - |
| | الكونغو | - | 11 812 | | - | 286 688 | 298 500 |
| | جمهورية الكونغو الديمقراطية | - | | 25 222 | - | - | 25 222 |
| | جزر كوك | - | | | | | - |
| | كوستاريكا | - | | | | | - |
| | كوت ديفوار | - | | - | - | 84 218 | 84 218 |
| | كرواتيا | - | | | | | - |
| | كوبا | - | | | - | 56 624 | 56 624 |
| | جيبوتي | - | | | - | - | - |
| | دومينيكا | - | - | | | | - |
| | الجمهورية الدومينيكية | - | - | | 133 084 | 573 376 | 706 460 |
| | إكوادور | - | - | 34 799 | - | 286 688 | 321 487 |
| | مصر | 16 863 | 118 116 | 260 991 | 399 252 | 7 167 198 | 7 962 420 |
| | السلفادور | - | - | | - | 47 781 | 47 781 |
| | غينيا الاستوائية | - | - | | | | - |
| | إريتريا | - | - | - | - | - | - |
| | إسواتيني | | | | | 35 740 | 35 740 |
| | إثيوبيا | - | - | - | - | - | - |
| | فيجي | - | | - | 13 308 | 110 056 | 123 365 |
| | غامبيا | - | | - | - | - | - |
| | جورجيا | - | | | - | 14 334 | 14 334 |
| | غانا | - | 15 749 | 34 799 | 66 542 | 1 098 970 | 1 216 060 |
| | غرينادا | - | | | | | - |
| | غواتيمالا | - | | | 66 542 | 358 360 | 424 902 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | *المتوقع* | *المتوقع* | *المتوقع* | | |
| *القائمة* | *البلد* | *التجديد العاشر* | *التجديد الحادي عشر* | *التجديد الثاني عشر* | *التجديد الثالث عشر* | *التجديد الرابع عشر وحتى التجديد الخامس والعشرين* | المجموع |
| | غينيا | - | | - | - | - | - |
| | غينيا بيساو | - | | | | | - |
| | غيانا | - | 19 002 | 62 446 | 95 773 | 1 030 955 | 1 208 177 |
| | هايتي | - | | - | - | - | - |
| | هندوراس | - | - | | 26 617 | 95 563 | 122 179 |
| | الهند | 95 556 | 984 300 | 2 609 910 | 4 924 105 | 73 160 479 | 81 774 351 |
| | جامايكا | - | | | | | - |
| | الأردن | - | | - | 13 308 | 238 907 | 252 215 |
| | كازاخستان | - | | - | - | 28 669 | 28 669 |
| | كينيا | - | | 43 499 | 66 542 | 1 051 189 | 1 161 230 |
| | كيريباس | - | | - | - | - | - |
| | جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية | - | | | - | - | - |
| | جمهورية كوريا | 16 863 | 236 232 | 600 279 | 1 064 671 | 17 153 495 | 19 071 540 |
| | قيرغيزستان | - | | | | | - |
| | جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية | - | | - | - | 131 399 | 131 399 |
| | لبنان | - | 11 812 | | - | 181 569 | 193 381 |
| | ليسوتو | - | | - | 13 308 | 191 125 | 204 434 |
| | ليبيريا | - | | - | - | - | - |
| | جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة | - | | | | | - |
| | مدغشقر | - | | - | - | - | - |
| | ملاوي | - | | - | - | - | - |
| | ماليزيا | - | | | - | 83 617 | 83 617 |
| | ملديف | - | | - | - | - | - |
| | مالي | - | - | - | - | - | - |
| | مالطة | - | - | | | | - |
| | جزر مارشال | - | - | | | | - |
| | موريتانيا | - | - | | - | - | - |
| | موريشيوس | - | - | - | - | - | - |
| | المكسيك | 16 863 | - | 434 985 | 665 420 | 8 600 638 | 9 717 906 |
| | ولايات ميكرونيزيا الموحّدة | - | - | | | | - |
| | جمهورية مولدوفا | - | - | - | - | 47 304 | 47 304 |
| | منغوليا | - | - | - | 13 308 | 101 774 | 115 083 |
| | المغرب | - | 27 560 | 60 898 | 106 467 | 1 576 784 | 1 771 709 |
| | موزمبيق | - | - | - | - | - | - |
| | ميانمار | - | - | - | - | - | - |
| | ناميبيا | - | - | | - | - | - |
| | ناورو | - | - | | | | - |
| | نيبال | - | - | - | - | 124 248 | 124 248 |
| | نيكاراغوا | - | - | 17 399 | 19 963 | 248 463 | 285 825 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | *المتوقع* | *المتوقع* | *المتوقع* | | |
| *القائمة* | *البلد* | *التجديد العاشر* | *التجديد الحادي عشر* | *التجديد الثاني عشر* | *التجديد الثالث عشر* | *التجديد الرابع عشر وحتى التجديد الخامس والعشرين* | المجموع |
| | النيجر | - | - | | - | - | - |
| | نيوي | - | - | | | | - |
| | عمان | - | - | - | - | 71 672 | 71 672 |
| | باكستان | 22 484 | 314 976 | 695 976 | 1 064 671 | 17 679 089 | 19 777 196 |
| | بنما | - | - | - | - | 135 221 | 135 221 |
| | بابوا غينيا الجديدة | - | - | | | | - |
| | باراغواي | - | 19 721 | 13 050 | 26 617 | 406 566 | 465 954 |
| | بيرو | - | 11 812 | 32 624 | 47 910 | 769 279 | 861 625 |
| | الفلبين | - | - | 17 399 | 26 617 | 286 688 | 330 704 |
| | جنوب السودان | - | - | - | - | - | - |
| | رومانيا | - | - | | - | 95 563 | 95 563 |
| | رواندا | - | - | | - | 122 941 | 122 941 |
| | سانت كيتس ونيفيس | - | - | | | | - |
| | سانت لوسيا | - | - | | | | - |
| | ساموا | - | - | | | | - |
| | سان تومي وبرينسيبي | - | - | | | | - |
| | السنغال | - | - | 17 399 | - | 266 837 | 284 237 |
| | سيشيل | - | - | - | - | 54 949 | 54 949 |
| | سيراليون | - | - | - | - | - | - |
| | جزر سليمان | - | - | | | | - |
| | الصومال | - | - | | | | - |
| | جنوب أفريقيا | - | 35 931 | 43 499 | - | 674 960 | 754 390 |
| | سري لانكا | - | 39 411 | 87 084 | 133 217 | 2 391 455 | 2 651 168 |
| | سانت فنسنت وجزر غرينادين | - | - | | | | - |
| | السودان | - | - | - | - | - | - |
| | سورينام | - | - | | | | - |
| | الجمهورية العربية السورية | - | - | | - | 406 141 | 406 141 |
| | طاجيكستان | - | - | - | - | - | - |
| | جمهورية تنزانيا المتحدة | - | - | 10 442 | 16 155 | 201 359 | 227 956 |
| | تايلند | - | 11 812 | 26 099 | 39 925 | 645 048 | 722 884 |
| | جزر البهاما | - | - | | | | - |
| | تيمور–ليشتي | - | - | | 13 308 | 47 781 | 61 090 |
| | توغو | - | - | - | - | - | - |
| | تونغا | - | - | | | | - |
| | ترينيداد وتوباغو | - | - | | | | - |
| | تونس | - | 23 623 | 65 248 | 133 084 | 1 887 362 | 2 109 317 |
| | تركيا | - | 47 246 | 104 396 | 665 420 | 6 354 916 | 7 171 978 |
| | توفالو | - | - | | | | - |
| | أوغندا | - | - | - | 13 308 | 207 849 | 221 157 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | *المتوقع* | *المتوقع* | *المتوقع* | | |
| *القائمة* | *البلد* | *التجديد العاشر* | *التجديد الحادي عشر* | *التجديد الثاني عشر* | *التجديد الثالث عشر* | *التجديد الرابع عشر وحتى التجديد الخامس والعشرين* | المجموع |
| | أوروغواي | - | - | 17 399 | 26 617 | 286 688 | 330 704 |
| | أوزبكستان | - | - | - | 1 331 | 16 723 | 18 054 |
| | فانواتو | - | - | | - | - | - |
| | فييت نام | - | 19 686 | 52 198 | 79 850 | 1 051 189 | 1 202 924 |
| | اليمن | - | - | - | - | - | - |
| | زامبيا | - | - | - | 39 925 | 471 501 | 511 426 |
| | زمبابوي | - | - | - | 39 925 | 334 469 | 374 394 |
| | **مجموع القائمة جيم** | **314 302** | **3 577 226** | **10 199 857** | **21 880 599** | **297 285 596** | **333 257 580** |
| | **المجموع الإجمالي** | **3 391 819** | **39 593 675** | **92 818 410** | **136 852 173** | **2 222 506 820** | **2 495 162 897** |

## تحقيق التوافق بين التمويل المسبق لإطار القدرة على تحمل الديون والصروفات

1- يقدم الشكل 1 أدناه مثالا على هذه المنهجية.

**الشكل 1: المبالغ المتعهد بها والصروفات في إطار القدرة على تحمل الديون لدى الصندوق من التجديد الثاني عشر إلى التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق**

**بملايين الدولارات الأمريكية**

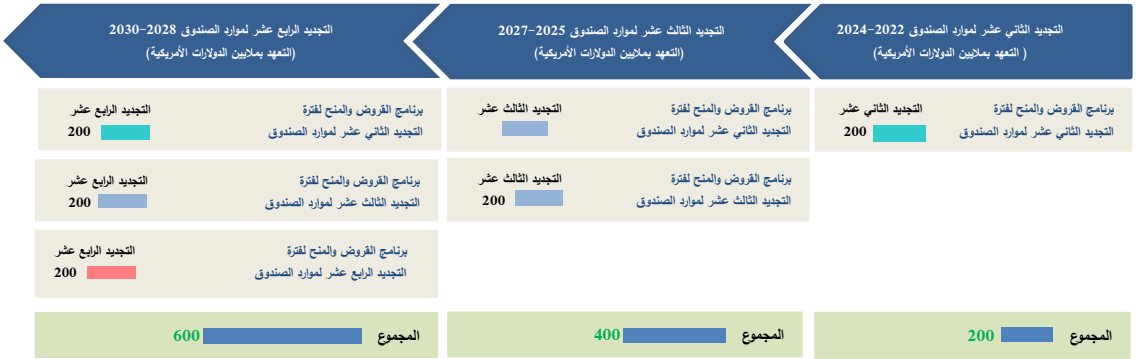


2- في حالة تخصيص موافق عليه بموجب إطار القدرة على تحمل الديون للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق قدره 600 مليون دولار أمريكي، فإن التعويض المتعلق به لن يحدث إلا جزئيا خلال التجديد الثاني عشر للموارد وسيستمر حتى نهاية فترة التجديد الرابع عشر للموارد. وفي هذا المثال، سيتم استخدام تمويل إطار القدرة على تحمل الديون للتجديد الرابع عشر في معظمه لتمويل شريحة الصروفات الأخيرة لمشروعات إطار القدرة على تحمل الديون التي تمت الموافقة عليها في التجديد الثاني عشر للموارد والشريحة الثانية في التجديد الثالث عشر للموارد والشريحة الأولى في التجديد الرابع عشر للموارد.[12]

3- وستنشئ هذه الآلية صلة مباشرة بين إقبال الأعضاء على تمويل البلدان المؤهلة لإطار القدرة على تحمل الديون والتمويل اللازم للحفاظ على استدامة الصندوق. ومن عيوب هذه المنهجية هي أنها لا يمكن أن تضمن اليقين التام بالتمويل في المستقبل لأنه لا يتم الاتفاق على مستوى التعهدات إلا في كل هيئة مشاورات مستقبلية خاصة بتجديد الموارد.

4- وهذا المتوسط المقترح لثلاث عمليات لتجديد الموارد، والذي يعكس الصرف الحالي بموجب إطار القدرة على تحمل الديون، يسمح بإدخال الآلية المقترحة تدريجيا. وبعد هذا الارتفاع التدريجي في مستوى التعهدات خلال عمليات تجديد الموارد القادمة، تقترح إدارة الصندوق تقييم فعالية الآلية في تحقيق أهدافها خلال هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.

[12] تمثل الآلية الجديدة للتمويل المسبق لإطار القدرة على تحمل الديون التزاما تمويليا للدول الأعضاء أكبر من سداد تكاليف مشروعات الإطار الموافق عليها من قبل حتى التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق على مدى الأربعين سنة القادمة. ونظرا لأن الإطار اعتُمد في عام 2007، فمن المتوقع أن يرتفع سداد تكاليف مشروعات الإطار الموافق عليها بالفعل خلال عمليات تجديد الموارد القادمة بحد أقصى متوقع قدره حوالي 260 مليون دولار أمريكي لكل عملية من عمليات تجديد الموارد، ثم تنخفض لاحقا. وكما هو موضح في الشكل 1 أعلاه، فإن الآلية الجديدة للتمويل المسبق التي تبلغ نسبتها 17 في المائة من 3.5 مليار دولار أمريكي تؤدي إلى الحاجة إلى تمويل مسبق إضافي قدره حوالي 600 مليون دولار أمريكي.

## النموذج المالي وافتراضات السيناريوهات الأساسية

1- يمثل النموذج المالي للصندوق أداة حاسمة لاختبار السيناريوهات المالية على المدى الطويل باستخدام مجموعات مختلفة من الافتراضات استنادا إلى البيانات والاتجاهات التاريخية. ويُعد النموذج أداة أساسية لدعم عمليات اتخاذ القرار التي تقوم بها إدارة الصندوق.

2- ويستخدم الصندوق حاليا نموذجا ماليا لتوقع السيولة على مدى 50 سنة لضمان أن يكون لدى الصندوق احتياطي من السيولة على مدى كل عملية من عمليات تجديد الموارد من أجل الحفاظ على برنامج مستدام للقروض والمنح.

3- والأهداف الرئيسية لهذا النموذج: توقع التدفقات النقدية لعمليات الصندوق (مثل الموافقات على القروض والمنح، والصروفات، والتدفقات العائدة، وعائد الاستثمار، وعمليات السحب والسداد الخاصة بمرفق الاقتراض)؛ وحساب السيولة التي لدى الصندوق في نهاية العام؛ وتقييم الامتثال للحد الأدنى لمتطلبات السيولة،[13] لمدة 50 سنة لضمان الاستدامة المالية طويلة الأجل لبرنامج القروض والمنح. وعندما تقل السيولة في الصندوق عن عتبة الحد الأدنى للسيولة أو تكون أعلى منها إلى حد كبير، يقوم النموذج بتحسين برنامج القروض والمنح عند مستوى يضمن الامتثال لهذه العتبة المطلوبة.

4- ويجري تحديث افتراضات النموذج على أساس سنوي، عادة في الفصل الثاني (بمجرد الانتهاء من إعداد القوائم المالية للصندوق والموافقة عليها). وتتعلق الافتراضات الرئيسية التي توجه حساسية النموذج بخصائص صرف القروض ومعدل النمو والعائد على الاستثمار وتخصيص الموارد وفقا للنسب المئوية الموافق عليها في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

5- وتستند اتجاهات الصرف ومدخلات الإلغاء إلى نفس الافتراضات المستخدمة في سيناريوهات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. ويتسم هذا النموذج بحساسية خاصة إزاء تقلبات معدل التضخم، حيث يُفترض أن تنمو كل من المساهمات ونفقات الاقتراض والتشغيل الخاصة ببرنامج القروض والمنح مع التضخم (أي تظل ثابتة بالقيمة الاسمية) لمدة 50 سنة.

6- ومن أجل اتساق النواتج مقابل السيناريو الموافق عليه للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، أُجريت جميع التحليلات باستخدام الافتراضات النموذجية المتبعة في هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (لتجديد موارد قدرها 1.2 مليار دولار أمريكي، بما في ذلك 430 مليون دولار أمريكي في شكل اقتراض وبرنامج للقروض والمنح قدره 3.5 مليار دولار أمريكي).

[13] يُعَرَّف الحد الأدنى لمتطلبات السيولة على أنه 60 في المائة من الصروفات السنوية الإجمالية للصندوق وفقا لسياسة الصندوق بشأن السيولة، الموافق عليها في الدورة التاسعة والثمانين للمجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2006 (EB 2006/89/R.40).

## تحاليل الحساسية لمستويات تجديد الموارد وبرنامج القروض والمنح

1- أعربت الدول الأعضاء في الصندوق عن الحاجة إلى نظرة عامة شفافة وواضحة حول كيفية ارتباط حجم تجديد الموارد مع الآلية الجديدة للمساهمة المسبقة لإطار القدرة على تحمل الديون ببرنامج القروض والمنح المستقبلي في الصندوق.

2- وكما سُلط عليه الضوء في الوثيقة الرئيسية، هناك علاقة متأصلة بين برنامج القروض والمنح المستدام وكل من: (1) مستوى مساهمات تجديد الموارد؛ (2) حجم تمويل الديون؛ (3) نسبة القروض والمنح (بما في ذلك إطار القدرة على تحمل الديون) في برنامج القروض والمنح؛ (4) آلية تعويض لإطار القدرة على تحمل الديون. ويمكن تحقيق برنامج أكبر للقروض والمنح من خلال: مساهمات أكبر؛ وتعويضات أكبر لإطار القدرة على تحمل الديون؛ ونسبة أقل لمنح إطار القدرة على تحمل الديون في برنامج القروض والمنح ومستوى أعلى من المديونية.

3- ويعرض هذا الملحق العديد من السيناريوهات التي تُقدر أثر الآلية الجديدة المقترحة لإطار القدرة على تحمل الديون على المستوى المطلوب من مساهمات تجديد الموارد لبرنامج معين من برامج القروض والمنح، وعلى مستوى برنامج القروض والمنح المستدام الذي يمكن تحقيقه على مستوى معين لتجديد الموارد. وتهدف السيناريوهات إلى دعم الدول الأعضاء في قرارات التمويل ومدى الإقبال على المخاطرة في تمويل إطار القدرة على تحمل الديون عن طريق ربط هذه المتغيرات بالمستوى المستدام لبرنامج القروض والمنح في الصندوق. ويمكن إعداد سيناريوهات إضافية عند الطلب.

4- وتستخدم حسابات المستوى المستدام لبرنامج القروض والمنح النموذج المالي للصندوق والافتراضات التي يستند إليها كما هو موضح في الملحق الثالث. ويُعد برنامج القروض والمنح مستداما إذا كان النموذج يتوقع، على أساس جميع التدفقات النقدية للصندوق على مدى 50 سنة، أن تظل سيولة الصندوق فوق الحد الأدنى لمتطلبات السيولة باستمرار.[14] ويضمن هذا النموذج توقع التدفقات النقدية المستقبلية للصندوق بطريقة معقولة ومتحفظة تضمن استدامة موارده. وتُعد الافتراضات الأساسية لهذا النموذج متحفظة من أجل التخفيف من مخاطر المبالغة في تقدير الموارد المتاحة.

5- وأجريت عمليات المحاكاة باستخدام هدف أولي لتجديد الموارد قدره 1.2 مليار دولار أمريكي تمشيا مع المبلغ الذي أبلغ عنه حاليا الصندوق.[15] ويُفترض أن المساهمات ستزيد بنسبة 3 في المائة لكل تجديد من تجديدات الموارد تمشيا مع الحد الأدنى للتضخم السنوي البالغ حوالي 1 في المائة. وهذا الافتراض أكثر تحفظا من التقدير السابق لنمو المساهمات بمقدار 2 في المائة سنويا (أكثر قليلا عن 6 في المائة لكل تجديد للموارد). وتم تنقيح الافتراض لمراعاة التعقيبات المقدمة من الدول الأعضاء بشأن الحاجة إلى افتراضات متحفظة وبما يتماشى مع مستوى

[14] يعرّف الحد الأدنى لمتطلبات السيولة في سياسة الصندوق بشأن السيولة ويحدد بنسبة 60 في المائة من الصروفات الإجمالية للصندوق.
[15] إذا تم تنقيح هذا الهدف، فلن يتغير التحليل الوارد في هذه الورقة بشكل كبير نظرا لأنه سيمثل تغييرا صغيرا جدا بالنسبة للهدف الأولي البالغ 50 سنة.

التضخم المنخفض الملحوظ حاليا. ولذلك من المفترض أن تظل مساهمات الأعضاء ثابتة بالقيمة الحقيقية ضمن بيئة تتسم بتضخم منخفض قدره 1 في المائة سنويا.[16]

6- وقبل عرض نتائج الآلية الجديدة للمساهمات المسبقة لإطار القدرة على تحمل الديون، يوضح الشكل 2 أدناه مستوى برنامج القروض والمنح المستدام في حالة اختيار الأعضاء استمرار العمل بالآلية الحالية، والتي لا تفرض سداد تكاليف مشروعات إطار القدرة على تحمل الديون الموافق عليها أو المشروعات المستقبلية الجديدة للإطار. ويفترض هذا السيناريو ما يلي: لا يساهم الأعضاء بأكثر من أهداف تجديد الموارد الأساسية المحددة لهم؛ ولا تُمول الدول الأعضاء إطار القدرة على تحمل الديون مسبقا. وبنمو نسبته 3 في المائة في المساهمات لكل فترة من فترات تجديد الموارد ونسبة تمويل في إطار القدرة على تحمل الديون قدرها 17 في المائة ضمن برنامج القروض والمنح، فإن الالتزام بمبلغ 1.23 مليار دولار أمريكي سيضمن برنامجا مستداما للقروض والمنح بقيمة 3.06 مليار دولار أمريكي في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.

**الشكل 2: برنامج القروض والمنح في الصندوق دون تغيير في آلية المساهمة الحالية**

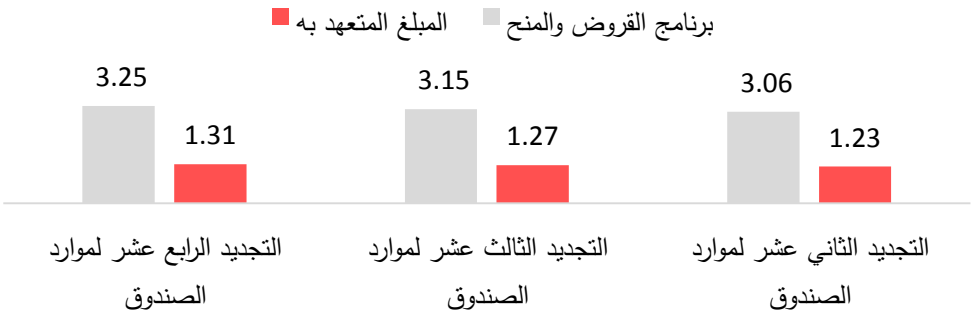


7- وسيكون الأثر الرئيسي لمواصلة العمل بآلية المساهمة الحالية هو تباطؤ توسع برنامج القروض والمنح لأنه سيتم توجيه جزء من مساهمات الأعضاء للتدفقات العائدة الضائعة لإطار القدرة على تحمل الديون الحالي، ولن يُستخدم لتمويل عمليات جديدة. ولن يستطيع الصندوق تحقيق الهدف الحالي للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق وقدره 3.5 مليار دولار أمريكي إلا في التجديد السادس عشر للموارد.

8- وتُطبق عمليات المحاكاة التالية آلية التعويض المقترحة لإطار القدرة على تحمل الديون على تعهد واحد يشمل جميع عمليات التمويل لإطار القدرة على تحمل الديون، بما في ذلك تمويل إطار القدرة على تحمل الديون الموافق عليه، وتمويل المشروعات الجديدة لإطار القدرة على تحمل الديون التي تنتظر الموافقة عليها، والتمويل المنتظم المفترض للمشروعات التي لا تندرج ضمن إطار القدرة على تحمل الديون. ويوضح الشكل 3 أدناه برنامج للقروض والمنح قابل للتحقيق ضمن إطار القدرة على تحمل الديون بنسبة 17 في المائة من تعويض برنامج القروض والمنح وإطار القدرة على تحمل الديون بما يتواءم مع اتجاهات الصرف.

[16] خلال العقد الماضي، بدا أن توقعات التضخم ترتكز على معدل تضخم متوقع نسبته 2 في المائة (تمشيا مع أهداف البنوك المركزية الرئيسية). ولكن خلال السنوات القليلة الماضية، كان معدل التضخم الفعلي أقل من 2 في المائة.

**الشكل 3: برنامج القروض والمنح في الصندوق بنسبة 17 في المائة لإطار القدرة على تحمل الديون ونمو المساهمات بنسبة 3 في المائة لكل تجديد من تجديدات الموارد**

(بملايين الدولارات الأمريكية)

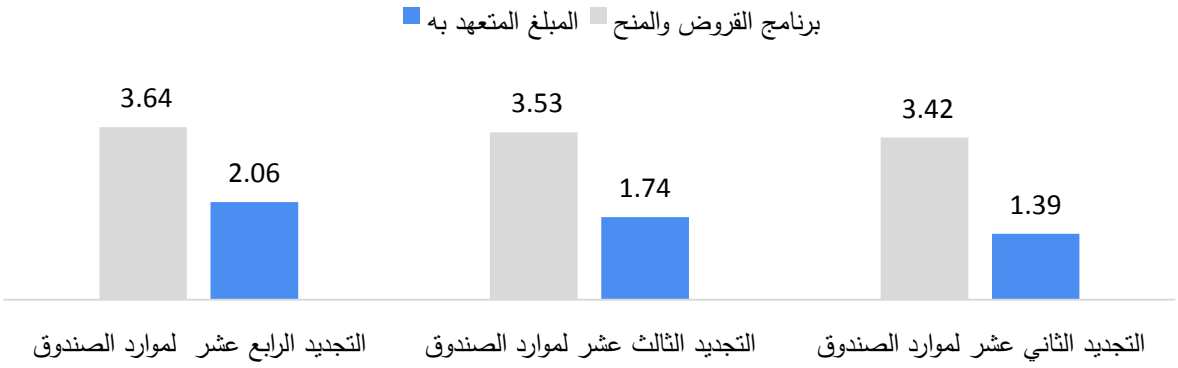


9- وكما هو مبين في الشكل 3، فيما يتعلق بآلية التعويض الوراد وصفها أعلاه، سيكون إجمالي التمويل المتاح لدعم التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق من خلال تعهد واحد قدره 1.39 مليار دولار أمريكي. وفي هذه الحالة، ستزيد قيمة برنامج القروض والمنح للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق من 3.06 مليار دولار أمريكي إلى 3.42 مليار دولار أمريكي نظرا لأن المزيد من الموارد ستكون متاحة لتمويل عمليات جديدة. ولذلك، ستُكفل الاستدامة المالية للصندوق في المستقبل.

10- وخلال عمليات تجديد الموارد السابقة، افترضت إدارة الصندوق نموا أعلى في تجديد الموارد بنسبة 6.1 في المائة لكل تجديد من تجديدات الموارد. وكما نوقش أعلاه، استند هذا الافتراض إلى توقع أن يزيد الأعضاء مساهماتهم بمعدل تضخم سنوي قدره 2 في المائة، مما يُبقي قيمة عمليات تجديد الموارد ثابتة بالقيمة الحقيقية. ويوضح الشكل 4 نفس نتائج عملية المحاكاة باستخدام هذا المستوى الأعلى المتوقع لنمو المساهمات.

**الشكل 4:**

**برنامج القروض والمنح في الصندوق بنسبة 17 في المائة لإطار القدرة على تحمل الديون ونمو المساهمات بنسبة 6.1 في المائة لكل تجديد من تجديدات الموارد**

بملايين الدولارات الأمريكية

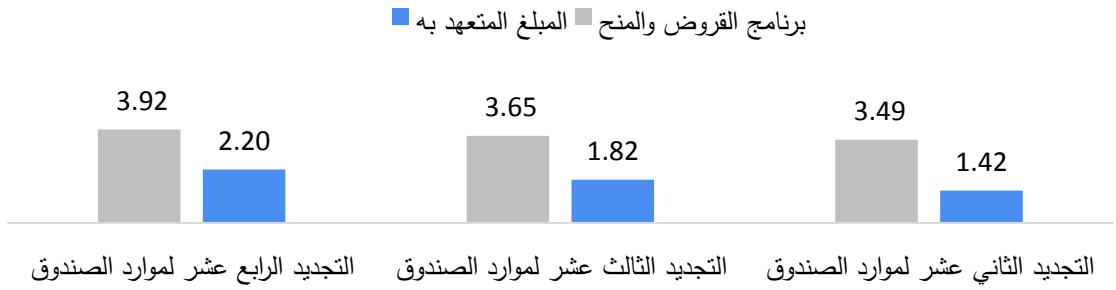

11- والنتيجة الرئيسية لافتراض نمو أعلى في تجديد الموارد هي أنه يمكن تحديد مستويات برنامج القروض والمنح المستدام اللاحقة بأمان على المستوى الأعلى. وفي المثال الحالي، ستزيد قيمة برنامج القروض والمنح المستدام من 3.64 مليار دولار أمريكي إلى 3.92 مليار دولار أمريكي بحلول التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.

**ماذا يحدث لبرنامج القروض والمنح إذا كانت النسبة المتفق عليها لإطار القدرة على تحمل الديون هي 12 في المائة من إجمالي برنامج القروض والمنح؟**

12- تؤدي منح إطار القدرة على تحمل الديون دورا مهما في دعم جهود الصندوق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 وتوجيه الموارد الشحيحة للمنح إلى حيث يمكن أن يكون لها أكبر أثر إنمائي، وبحيث لا تزيد أعباء الديون على البلدان المثقلة بالديون.

13- وتشمل عملية المحاكاة التالية حدا أدنى نسبته 12 في المائة لتخصيصات إطار القدرة على تحمل الديون في المستقبل لكل تجديد من تجديدات الموارد من أجل تحليل الأثر على مستوى المساهمات وبرنامج القروض والمنح الناجم عن ذلك. ويبين الشكل 5 احتياجات تجديد الموارد لتمويل نسبة 12 في المائة لإطار القدرة على تحمل الديون الخاص ببرنامج القروض والمنح في الصندوق وافتراض نمو قدره 3 في المائة لكل تجديد من تجديدات الموارد.[17]

**الشكل 5: برنامج القروض والمنح في الصندوق بنسبة 12 في المائة لإطار القدرة على تحمل الديون ونمو المساهمات بنسبة 3 في المائة لكل تجديد من تجديدات الموارد**

(بملايين الدولارات الأمريكية)

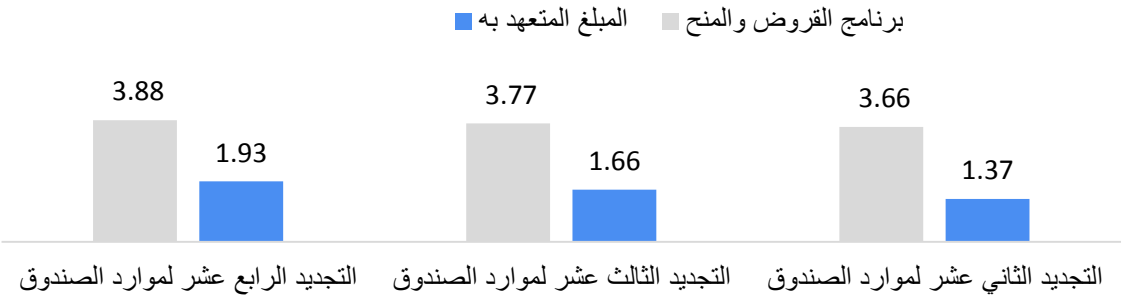


14- ويشتمل إطار القدرة على تحمل الديون على آلية تمويل بالمنح التي لا يوجد فيها تدفقات عائدة مستقبلية للصندوق لإقراضها لاحقا إلى بلدان إضافية. ولذلك، كلما انخفض جزء المنحة في برنامج القروض والمنح، كلما كان برنامج القروض والمنح المستدام أكبر. ويُسلط الشكل 5 أعلاه الضوء على أن انخفاض النسبة المئوية لإطار القدرة على تحمل الديون في برنامج القروض والمنح يؤدي إلى مستوى أعلى من برنامج القروض والمنح المستدام.

15- وحتى إذا كانت الموافقات والصروفات الجديدة لإطار القدرة على تحمل الديون مرتبطة بالسداد المرتبط بالإطار من خلال آلية المساهمة الجديدة، فلا يزال يتعين تحديد كيفية ارتباط تمويل الإطار بالمخصصات والأهلية من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

[17] يضع النموذج افتراضا متحفظا وهو أن الفرق في حجم القرض بين نسبة 17 في المائة ونسبة 12 في المائة سيضمن حصول البلدان التي تتمتع بشروط إقراضية تيسيرية للغاية على قروض بموجب إطار القدرة على تحمل الديون.

**ماذا يحدث لبرنامج القروض والمنح إذا استخدم الصندوق نسبة ديون إلى مساهمات قدرها 50 في المائة لتجديد الموارد بدلا من النسبة الحالية البالغة 36 في المائة؟**

16- في السيناريو التالي، الموافق عليه بالفعل بموجب إطار الاقتراض السيادي، يزيد الصندوق قليلا من الرفع المالي ويستخدم النسبة القصوى للديون إلى المساهمات لكل تجديد من تجديدات الموارد – 50 في المائة بدلا من النسبة الحالية البالغة 36 في المائة المتوخاة للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.

17- وتجدر الإشارة إلى أن الديون ليست بديلا عن عمليات تجديد الموارد الأساسية. وبالنظر إلى تركيز الصندوق على البلدان الفقيرة وشروطه الإقراضية التيسيرية، ينبغي أن تظل التعهدات في صدارة الهيكلية الرأسمالية للصندوق. وكمبدأ عام (وعلى الرغم من أنه لا ينطبق على هذا السيناريو)، لضمان الحفاظ على الموجودات والملاءة، لا يمكن تمويل تخصيص إطار القدرة على تحمل الديون عن طريق زيادة مستويات الديون نظرا لأن الديون تترتب عليها التزامات السداد.

18- ويفترض هذا النموذج زيادة تدريجية من النسبة الحالية البالغة 36 في المائة إلى نسبة 50 في المائة كحد أقصى لعمليات تجديد الموارد المستقبلية. وبدءا من التجديد الخامس عشر لموارد الصندوق فصاعدا، يتم إبقاء نسبة الديون إلى المساهمات لكل تجديد من تجديدات الموارد عند نسبة 50 في المائة.[18]

**الشكل 6: برنامج القروض والمنح في الصندوق بنسبة 17 في المائة لإطار القدرة على تحمل الديون ونمو المساهمات بنسبة 3 في المائة لكل تجديد من تجديدات الموارد وحد أقصى للديون إلى المساهمات نسبته 50 في المائة لكل تجديد من تجديدات الموارد**

(بملايين الدولارات الأمريكية)

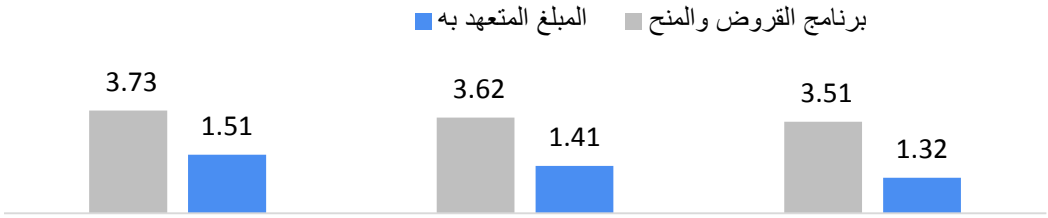


19- ويقدم هذا السيناريو حجما معتدلا إضافيا للديون، على النحو المتوخى في إطار الاقتراض السيادي، مع تخصيص بموجب إطار القدرة على تحمل الديون يقابل 17 في المائة من برنامج القروض والمنح. وسيتطلب الأمر مستوى

[18] يُبين الجدول أدناه مسار الديون التدريجي تحت هذا الحد الأقصى البالغ 50 في المائة للتجديدات القادمة لموارد الصندوق والرفع المالي المرتبط بها. ويُعرض إجمالي نسبة الديون إلى الموجودات من أجل توفير فهم شامل للمخاطر التي تواجه قائمة الموازنة الخاصة بالصندوق. وترتفع تدريجيا هذه النسبة، التي تُعد مقياسا للرفع المالي في الصندوق، عبر العديد من عمليات تجديد الموارد. ويرتفع إجمالي الديون إلى الموجودات إلى 25 في المائة بحلول التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.

| التوقيت | الحجم | الديون/تجديد الموارد | الديون إلى الموجودات |
|---|---|---|---|
| التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق | 495 مليون دولار أمريكي | %40 | %17 |
| التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق | 570 مليون دولار أمريكي | %45 | %21 |
| التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق | 657 مليون دولار أمريكي | %50 | %25 |

التزام قدره 1.32 مليار دولار أمريكي لتقديم برنامج للقروض والمنح بقيمة 3.5 مليار دولار أمريكي في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.

20- وفي هذه الحالة، لا يزيد حجم المساهمات بالسرعة التي كان عليها في السيناريوهات السابقة. ويرجع ذلك إلى زيادة نسبة الديون إلى الموجودات على مدى 50 سنة بدلا من الحفاظ على رفع مالي ثابت كما في السيناريوهات السابقة. وينمو مستوى برنامج القروض والمنح باعتدال، مع الأخذ بعين الاعتبار أن التمويل الإضافي لا يتألف من تجديد الموارد الأساسية ولكن من التمويل بالديون، ولذلك لا يمكن استخدامه لتمويل الإقراض بموجب إطار القدرة على تحمل الديون.

21- وتتيح الآلية الجديدة للمساهمات المسبقة وجود صلة أكثر قابلية للتنبؤ بها بين رغبة الدول الأعضاء في دعم البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وقدرة الصندوق على توفير التمويل لهذه البلدان بطريقة مستدامة. كما أنها تضع توقعات واضحة للتمويل اللازم لتجديد الموارد من الدول الأعضاء للوصول إلى مستوى معين لإطار القدرة على تحمل الديون وبرنامج مستدام للقروض والمنح.

## درجة التيسير في التمويل الذي يقدمه الصندوق

1- يوضح الرسم البياني 1 متوسط عنصر المنحة (بالنسبة المئوية) للالتزامات الجديدة العامة والمضمونة من الحكومة نحو الدائنين الرسميين متعددي الأطراف والثنائيين لجميع أنواع الأدوات المالية من عام 2015 إلى عام 2017، بالنسبة للبلدان المصنفة على أنها في حالة مديونية حرجة أو المعرضة لذلك بشدة.

2- وبالنسبة إلى جميع البلدان التي تكون في حالة مديونية حرجة أو المعرضة لذلك بشدة، يوضح الرسم البياني 4 أن المستوى المقترح لدرجة التيسير الخاصة بالصندوق أعلى من متوسط درجة التيسير في الفترة من 2015 عام إلى عام 2017، وهو أمر ملموس في كثير من الحالات. وبالنسبة للمقترضين المعرضين بدرجة متوسطة لحالة مديونية حرجة، لا يزال النهج الحالي المتمثل في درجة تيسير نسبتها 79 في المائة (أعلى بالنسبة لاقتصادات الدول الصغيرة) يوفر مستوى عال للغاية من درجة التيسير. والاستنتاج الرئيسي هو أن إقراض الصندوق حاليا لا يزيد عبء الديون على معظم البلدان المعنية بالنظر إلى أن متوسط عنصر المنحة فيه أعلى بكثير من مصادر التمويل الأخرى.[19]

**الرسم البياني 1:**

**البلدان المشاركة في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق التي تكون في حالة مديونية حرجة أو المعرضة لذلك بشدة: متوسط عنصر المنح**

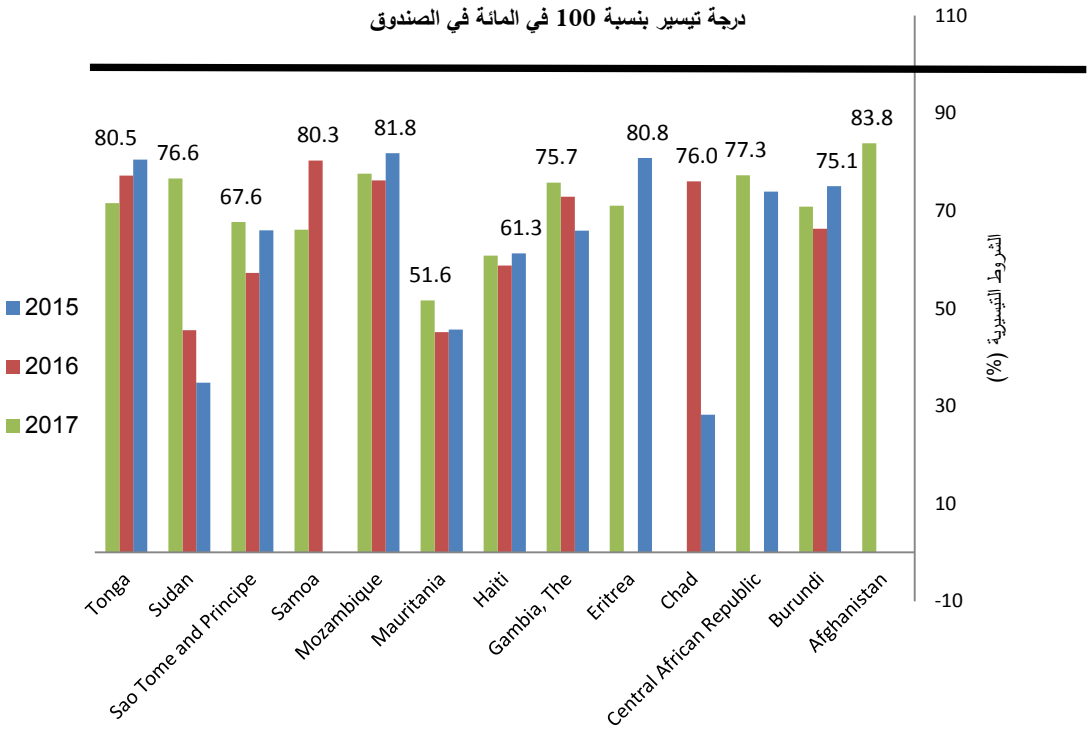


[19] يتراوح الحد الأدنى لعنصر التيسير الذي يتطلبه صندوق النقد الدولي للبلدان التي تعاني من قيود مالية واقتصادية بين 35 في المائة و60 في المائة للبلدان ذات المخاطر العالية.

**الرسم البياني 2:**

**البلدان المشاركة في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق التي تكون في حالة مديونية معتدلة: متوسط عنصر المنح**